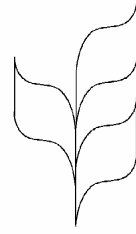


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/8/25/Add.1
23 January 2006

ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع الثامن
كوريتيبيا، البرازيل، 20 إلى 31 مارس / آذار 2006
البند 24 من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الأخرى واشترك أصحاب المصلحة
بما في ذلك خيارات الشراكة العالمية

الملحق

اشتراك القطاع الخاص

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا - مقدمة

1. ينص الهدف 4-4 من الخطة الإستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على أن "يعقد أصحاب الأدوار وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيهم القطاع الخاص، شراكات لتنفيذ الاتفاقية ويدمجون شواغل التنوع البيولوجي في الخطط القطاعية والشاملة لعدة قطاعات، والبرامج والسياسات ذات الصلة التابعة لهم". إن هذا الهدف يقر بالدور الهام للقطاع الخاص، خاصة تلك الصناعات التي تعتمد على أو تؤثر بشدة في اتفاقية التنوع البيولوجي ومكوناتها، يمكن أن تلعب دورا في تنفيذ أهداف الاتفاقية.

2. إن المنفعة المحتملة من جذب القطاع الخاص ومشاركته في تنفيذ الاتفاقية تم إدراكها منذ فترة طويلة. وتنص المادة 10، الفقرة (هـ) من الاتفاقية على أن الأطراف يجب أن تشجع التعاون بين سلطاتها الحكومية وقطاعها الخاص لاستحداث طرائق للاستخدام القابل للاستمرار للموارد البيولوجية. في المقرر 3/ 6، طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة استكشاف الإمكانيات لتشجيع القطاع الخاص لدعم أهداف الاتفاقية، وفي المقرر 4/ 12، طلب من الأمانة فحص قيود، وفرص، وتأثيرات دعم القطاع الخاص لتنفيذ الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، في المقرر 5/ 11، قرر مؤتمر الأطراف بأن تدخل القطاع الخاص يجب أن يكون مشمول، بشكل ملائم، في جدول أعمال اجتماعه ويندمج في البنود القطاعية والمواضيعية تحت برنامج العمل الخاص به. في المقرر 6/ 16، طلب من الأمين التنفيذي، بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، واستكشاف الفرص لتطوير المبادرة العالمية

* UNEP/CBD/COP/8/1.

للأعمال المصرفية، والعمل والتنوع البيولوجي. إضافة إلى ذلك، فإن عدة قرارات عن القضايا والآليات المحددة، بما فيها نقل التكنولوجيا، والاستخدام المستدام، والتنوع البيولوجي الزراعي والمعنى بالغابات، والإجراءات الحافزة وآلية غرفة تبادل المعلومات، تشير بشكل واضح إلى تحسين مشاركة القطاع الخاص.

3. على الرغم من هذه الخلفية، وبالرغم من أن أكثر عمليات الاتفاقية تسمح بمشاركة القطاع الخاص فإن تدخل القطاع الخاص الخاص في اجتماعات مؤتمر الأطراف وأجهزته التابعة، وأعمال الاتفاقية كان محدوداً. لا الاتفاقية ولا العمل قد اشتركا بشكل نشط أو ثابت مع بعضهما البعض على المستوى العالمي، بينما تفاوتت المشاركة على المستوى الوطني على نحو واسع عبر الأطراف. وتظل عملية التنفيذ عبر القطاعات أحد أكبر التحديات للاتفاقية وتزداد أهميتها على نحو مطرد بينما يستمر ضياع التنوع البيولوجي.

4. إن القطاع الخاص هو أقل القطاعات مشاركة بين جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاقية، ومع ذلك، فإن الأنشطة اليومية لقطاع الأعمال والصناعة لها تأثيرات كبيرة على التنوع البيولوجي. إن تشجيع الشركات لتفادي، والحد من، وتقليل تأثيرهم السلبي على التنوع البيولوجي، والتشارك في الخبرة ذات الصلة والمعلومات والتكنولوجيا مع القطاع العام، والترويج للممارسة الجيدة بشكل واسع يسهم بشكل جوهري في هدف 2010. علاوة على ذلك، فإن تقوية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية يساعد في الاتجاه السائد للتنوع البيولوجي ويعلي من شأن الاتفاقية عند الحكومة الجمهور. وسيساعد ذلك أيضاً في ضمان أن نتائج الاتفاقية (المبادئ، التوجيهات، الأدوات، الخ.) صالحة ومستعملة بشكل جيد. 1/

5. هكذا، وبحلول عام 2010 الذي يقترب بسرعة، هناك حاجة ملحة لتشغيل القطاع الخاص، ضمن أصحاب المصلحة الآخرين، في كل من تطبيق أهداف الاتفاقية وعملية الاتفاقية. إن هذه الحاجة تعرف عليها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمراجعة تنفيذ الاتفاقية (WGRI)، 2/ التي قدمت عدداً من التوصيات عن طرق وسبل تقوية مثل هذا الارتباط 3/ (انظر القسم الثالث أدناه لمناقشة أكثر تفصيلاً لنتائج (WGRI)). هذا الإقرار جاء في الوقت الذي كانت الشركات والجمعيات الصناعية تعترف فيه على نحو متزايد بأهمية التنوع البيولوجي ومكوناته في معدل إنتاجهم واستمراريتهم. بعض الشركات، على سبيل المثال، طورت اهتماماً في التكفل بالقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي للحفاظ على سمعتها، بالإضافة إلى ميزتها التنافسية خلال الوصول إلى: الأرض، والبحر والموارد الطبيعية الأخرى؛ الحقوق القانونية والاجتماعية للعمل؛ ورأس المال والتأمين؛ والأسواق الخضراء الجديدة. 4/

6. من أجل استكشاف الفرص والفوائد الممكنة وأخطار التعاون مع القطاع الخاص، 5/ قام كل من الأمين التنفيذي، وقسم البيئة، والشؤون الريفية والغذائية بالمملكة المتحدة (DEFRA)، وزارة البيئة البرازيلية (MMA)، والإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN)، ومجلس الأعمال البرازيلي للتنمية المستدامة (CEBDS)، و Insight Investment المشارك في دعم العمل واجتماع تحدي التنوع البيولوجي 2010 في لندن (20-21 يناير/كانون الثاني 2005). جمع الاجتماع المصغر الأفراد من قطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والحكومات والمجتمعات المحلية والبدلية لتطوير الأفكار التي يمكن متابعتها خلال الاتفاقية أو لدعم أهدافه، لإشراك قطاع الأعمال في قضايا التنوع البيولوجي، وذلك كوسيلة للعمل نحو هدف 2010.

1/ انظر وثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/8 لمناقشة مفصلة عن أسباب إشراك القطاع الخاص.

2/ اجتماع WGRI في مونتريال، كندا، من 5 إلى 9 سبتمبر/أيلول 2005.

3/ انظر توصية WGRI 7/1 في الوثيقة UNEP/CBD/COP/8/4

4/ انظر وثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/8 لمناقشة مفصلة عن حالة العمل للتنوع البيولوجي وأمثلة للعمل الموجود ومبادرات التنوع البيولوجي.

5/ انظر وثيقة UNEP/CBD/WG-RI/1/8 لقائمة مخاطر وفرص إشراك القطاع الخاص.

ومن أجل التركيز في المناقشة، تناول الاجتماع بشكل رئيسي إشراك القطاع الصناعي في التأثير المباشرة على التنوع البيولوجي وأولئك الذين يؤثر على التنوع البيولوجي خلال شبكات التوريد الخاصة بهم. 6/

7. في التوصية 7/1، لاحظ الفريق العامل المعني بمراجعة تنفيذ الاتفاقية نتائج اجتماع لندن ورحب باستضافة اجتماع ثاني لتطوير نتائج الاجتماع الأول، ولاستكشاف الأفكار الجديدة لإشراك قطاع الأعمال في تنفيذ الاتفاقية بتوسيع الاشتراك ومخاطبة مجموعتين إضافيتين من قطاع الصناعات: الصناعات التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع (ABS) وقطاع الخدمات المالية. تم عقد اجتماع العمل الثاني واجتماع 2010 لتحدي التنوع البيولوجي في ساو باولو، البرازيل، من 3 إلى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2005. 7/ وستتم مناقشة نتائج كلا الاجتماعين بتفصيل أكثر في القسم الثاني أدناه.

8. وخلال الجزء الأعلى مستوى من الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف، سوف ينضم كبار رجال الأعمال إلى الوزراء وصاحب الحصة المعني الآخر في سلسلة مناقشات المائدة المستديرة لمناقشة القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وسوف يقوم كبار رجال الأعمال بمناقشة أكثر تركيزاً عن كيفية قيام قطاع الأعمال والصناعة بالمساهمة في هدف 2010 خلال مائدة فطور للأعمال والتنوع البيولوجي على هامش الجزء الأعلى. إن نتائج كل من مناقشات المائدة المستديرة ومائدة الفطور سوف تكون متاحة لمؤتمر الأطراف.

9. الاقتراب من نتائج الأعمال واجتماعات 2010 لتحدي التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى توصيات الفريق العامل المعني بمراجعة تنفيذ الاتفاقية، تقدم هذه الملاحظة خلفية موجزة لمشروع القرار عن مشاركة القطاع الخاص لاعتبار مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن. يلخص القسم الثاني نتائج العمل واجتماعات تحدي التنوع البيولوجي أما القسم الثالث فيلخص نتائج الفريق العامل المعني بمراجعة التنفيذ ويلخص مشروع القرار المتعلق بمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية مبين بالكامل في نهاية هذه الملاحظة. وحيث نجد مصطلح القطاع الخاص مستعمل طوال الملاحظة، فالمناقشة قد تنطبق على أجزاء أخرى من قطاعي العمل والصناعة، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة.

ثانياً - نتائج الأعمال واجتماعات 2010 لتحدي التنوع البيولوجي

10. إن الاجتماع الأول للأعمال واجتماع 2010 لتحدي التنوع البيولوجي ولد عدداً من الأفكار لتقوية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية. الاجتماع الثاني بني على قائمة من الأفكار من خلال تحديد اقتراحات ملموسة للعمل. إن النتائج الرئيسية من الاجتماعين ملخصة أدناه. 8/ ولا يجب اعتبارها توصيات رسمية لاجتماع المشاركين، لكن يجب النظر إليها كمجموعة أفكار متفق عليها عموماً لتقوية المشاركة في الأعمال.

11. دعا المشاركون في الاجتماع الأعمال التجارية من كافة الأحجام لـ: تحديد الالتزامات بالتنوع البيولوجي بالتوافق مع أهداف وغايات اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وتفعيل وعمل تقارير بمثل هذه الالتزامات؛ والترويج للممارسة الجيدة بشكل واسع، بما في ذلك مشاركة المعلومات المتعلقة بوضع واتجاهات التنوع البيولوجي.

12. وقد لاحظوا أنه للترويج للممارسة الجيدة، كان هناك حاجة إلى:

(أ) رفع الوعي بالتنوع البيولوجي، والاتفاقية، وحالة العمل للتنوع البيولوجي بالتعاطي مع جدول الأعمال (ومثال على ذلك: - تطوير دليل العمل للاتفاقية أو كتيب عن هدف 2010).

6/ نتائج الاجتماع متوفرة في التقرير النهائي، وثيقة UNEP/CBD/B2010/1/3.

7/ التقرير النهائي للاجتماع محتوي في وثيقة معلومات.

8/ يتم مناقشة النتائج بتفصيل أكثر في تقارير الاجتماع UNEP/CBD/B2010/1/3 وفي وثيقة معلومات للاجتماع.

(ب) تأكيد توفر المعلومات المتعلقة بوضع واتجاهات التنوع البيولوجي؛ و

(ج) تطوير حوافز الممارسة الجيدة للتنوع البيولوجي.

13. أقر المشاركون أيضا بالحاجة تعزيز الأدوات الحالية، أو تطوير أدوات جديدة، للممارسة الجيدة من خلال :

(أ) تحسين إمكانية الوصول لإرشادات الممارسة الجيدة للأعمال (ومثال على ذلك: - تجميع إرشادات الممارسة الجيدة وجعلها متاحة خلال آلية غرفة تبادل المعلومات)؛

(ب) تنمية معيار للتنوع البيولوجي للأعمال التي يمكن دمجها في سياسات الشركة، وإرشادات إجراءات الأداء والممارسة الجيدة، بما يعكس المدى الكامل لأهداف وغايات الاتفاقية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع، والمجتمعات المحلية والبلدية؛

(ج) تطوير، أو دمج التنوع البيولوجي في إرشادات الممارسة الجيدة وخطط منح الشهادات الحالية؛

(د) تطوير إجراءات يمكن الاعتماد عليها لقيمة للتنوع البيولوجي وتأثير استخدامها على طاق المؤسسة؛

(هـ) استكشاف آليات لتوازن التنوع البيولوجي طبقاً للمبادئ التالية:

(1) لا تمنح توازنات التنوع البيولوجي الحق أو تعطي التبرير للاستمرار بالمشاريع التي سيكون لها تأثيرات غير مقبولة على التنوع البيولوجي؛

(2) يجب أن تؤخذ توازنات التنوع البيولوجي بعين الاعتبار فقط بعد استنفاد إجراءات المنع / التخفيف؛ و

(3) يجب أن تتفق توازنات التنوع البيولوجي مع القوانين المحلية والدولية.

(و) وضع مقاييس التنوع البيولوجي خاصة بكل قطاع من خلال توسيع تطبيق تلك المقاييس الموضوعة من قبل Insight Investment؛ و

(ز) دمج التنوع البيولوجي في آليات الكشف، وآليات الإبلاغ التطوعية، ومؤشرات الاستثمار وآليات أخرى لقرارات الاستثمار، ومعايير أخرى للصناعة (ومثال على ذلك: معايير 9 SEC ، وأيزو 14001 /10، FTSE4 Good و 11/، ومبادرة الإبلاغ العالمية 12/).

14. حدد المشاركون الحاجة لدعم الممارسة الجيدة الحالية، بشكل خاص، باستكشاف طرق وأساليب دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المستندة على سلع وخدمات متوافقة بيئياً.

9/ معايير SEC هي معايير إلزامية موضوعة من قبل لجنة البورصة والأوراق المالية بالولايات المتحدة لحماية المستثمرين و المحافظة على سلامة أسواق الأوراق المالية.

10/ أيزو 14001 هو معيار إدارة بيئي من المنظمة الدولية للمعايير

11/ تقيس FTSE4 Good Indices أداء الشركات التي تطبق معايير المسؤولية المعترف بها دولياً. FTSE هي شركة مستقلة بدأت كمشروع مشترك بين *الفيينانشال تايمز* وسوق لندن للأوراق المالية.

12/ مبادرة الإبلاغ العالمية هي عملية أصحاب المصلحة المتعددة وهي منظمة مستقلة تقوم بتطوير الخطوط الإرشادية ذات الاستمرارية التطوعية القابلة للتطبيق عالمياً. وهي مركز تعاوني رسمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعمل بالتعاون مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

15. اقترح اجتماع المشاركين تقوية مشاركة قطاع الأعمال في عملية الاتفاقية بتشجيع اشتراك قطاع الأعمال في الاجتماعات الحكومية للاتفاقية (ومثال على ذلك: مؤتمر الأطراف، ومؤتمر الأطراف الذي يعمل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية، (SBSTTA)، والفريق العامل المخصص لموضوع الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع، الخ.) وفي تنفيذ برامج العمل خلال، على سبيل المثال، الاستشارة، واستعراض الأقران، ومشاركة المعلومات، والاشتراك في فريق الخبراء وفرق الاتصال. كما اقترحوا تشجيع مراكز الاتصال الوطنية لـ: إشراك ممثلو قطاع الأعمال في تطوير وتطبيق إستراتيجيات وخطط العمل (NBSAPs) وسياسات وبرامج أخرى تتعلق بالتنوع البيولوجي؛ وإدراج ممثلي قطاع الأعمال في العمليات التحضيرية المحلية والإقليمية لاجتماعات مؤتمر الأطراف وعلى الوفود الوطنية لاجتماعات الاتفاقية؛ وحيثما كان مناسباً، لترشيح ممثلي قطاع الأعمال للاشتراك في مجموعات فريق الخبراء التقنيين المتخصص.

16. أخيراً، حدد المشاركون بعض القضايا الأساسية التي يجب تناولها لكي تقوي مشاركة قطاع الأعمال بقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كما أكدوا أهمية مشاركة الوزارات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أصحاب المصالح، في تنفيذ الاتفاقية (ومثال على ذلك: استراتيجيات وخطط العمل المحلية لتطوير وتنفيذ التنوع البيولوجي) من أجل التأكيد على أن السياسات والرسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي متوافقة في مختلف الوزارات، ولانتشار التنوع البيولوجي. وأبرزوا أيضاً الحاجة إلى تقوية التحكم البيئي بشكل أوسع.

ثالثاً- نتائج الفريق العامل في مراجعة تنفيذ الاتفاقية

17. عند التحضير للفريق العامل المعني بمراجعة تنفيذ الاتفاقية، مع الأخذ في الاعتبار نتائج اجتماع الأعمال الأول واجتماع 2010 لتحدي التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى المادة ذات الصلة الأخرى، قام الأمين التنفيذي بتحضير ملاحظة عن إشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية (UNEP/CBDWG-RI/1/8). وأخذاً في الاعتبار هذه المسألة، فقد تبنى الفريق العامل التوصية 7/1 حول مشاركة القطاع الخاص، والتي تلخص السبب الجوهرى لمشاركة القطاع الخاص، ويرحب بالعمل ومبادرة 2010 لتحدي التنوع البيولوجي ويلاحظ بعض من الأدوات والآليات التي قد تساعد في تسهيل كل من مشاركة العمل في، والتعاون بين الأجهزة الحكومية البيئية والاقتصادية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. تحدد التوصية أيضاً أنواع الأدوات والإرشاد، في ظل الاتفاقية، والذي يتضمن المزيد من العمل الذي يمكن أن يسهل مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية.

18. تحتوي التوصية 7/1 أيضاً على مشروع قرار لمؤتمر الأطراف، حيث: يشجع مراكز الاتصال الوطنية لاتخاذ الإجراءات لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية وفي عملية الاتفاقية؛ ويطلب من الأمين التنفيذي جمع المعلومات عن حالة الأعمال لأغراض التنوع البيولوجي والممارسة الجيدة للتنوع البيولوجي، ويستهدف القطاع الخاص خلال المبادرة العالمية للاتصالات، والتعليم والوعي العام؛ ودعوة الأعمال والمنظمات ذات العلاقة للتطوير والترويج لمواد الوعي والإرشاد وأدوات الممارسة الجيدة؛ وتشجع الأعمال والمشاريع لتوفيق سياساتها مع أهداف وغايات الاتفاقية والمشاركة في اجتماعات الاتفاقية؛ ودعوة فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا لتناول دور القطاع الخاص في إنجاز الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛ وتقرير الاهتمام بشكل أكبر بالطرق والوسائل الأخرى للترويج لمشاركة قطاع الأعمال في تنفيذ الاتفاقية في اجتماعه التاسع.

19. معظم نتائج اجتماع الأعمال الأول والثاني واجتماعات 2010 لتحدي التنوع البيولوجي تنعكس بشكل واسع في مشروع القرار المتعلق بمشاركة القطاع الخاص؛ على أية حال، فقد ظهرت بضعة أفكار إضافية من الاجتماع الثاني قد يرغب مؤتمر الأطراف أخذها بعين الاعتبار. وهذه تتضمن الحاجة إلى: (1) تشجيع الشركات للمشاركة في المعلومات عن وضع واتجاهات التنوع البيولوجي مع المنظمات والأجهزة الحكومية ذات الصلة للمساهمة في تحسين معلومات التنوع البيولوجي والتقديرات واتخاذ القرارات؛ (2) تمييز طرق وأساليب مساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع المنتجات المتوافقة بيئياً؛ (3) استكشاف طرق وأساليب تقوية تنفيذ الاتفاقية؛ و(4) تنفيذ المادة 6 (ب) من الاتفاقية لدمج حفظ الطبيعة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في القطاعات المعنية والخطط الشاملة لعدة قطاعات والبرامج والسياسات.

إن هذه القضايا نجدها متضمنة في نهاية مشروع القرار الخاص بمشاركة القطاع الخاص كالبنود التي قد يود مؤتمر الأطراف أخذها بعين الاعتبار.

رابعاً - مشروع القرار

20. إن مشروع القرار التالي يستند إلى التوصية 7/1 من الفريق العامل المعني بمراجعة تنفيذ الاتفاقية. الفقرات 1-5 من التوصية 7/1 (توصيات الفريق العامل التي تسبق مشروع القرار) تم عرضها في النص التمهيدي من أجل التوضيح. الفقرات 6 و 7 من التوصية 7/1، الترحيب بعقد اجتماع الأعمال الثاني واجتماع 2010 لتحدي التنوع البيولوجي، لم يتم إدراجه حيث أن الاجتماع كان قد عقد بالفعل. بدلاً من ذلك، تم الإشارة إلى تقرير الاجتماع الثاني في الفقرة التمهيدية 5 أدناه (فقرة 2 من التوصية 7/1)، التي توضح تقرير الاجتماع الأول. لم تحدث أية تغييرات على نص مشروع القرار في توصية 7/1 WGR (الفقرات 1-9 أدناه). إن الأفكار الإضافية التي تمخضت عن اجتماع الأعمال الثاني واجتماع 2010 لتحدي التنوع البيولوجي والتي قد يرغب مؤتمر الأطراف أخذها في الاعتبار قد تم إدراجها في نهاية مشروع القرار (فقرة 21 أدناه).

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يذكر بالمقررات 6/3 و 11/5 و 26/6 الصادرة عن مؤتمر الأطراف، لا سيما الهدف 4-4 من الخطة الاستراتيجية ("أصحاب الأدوار وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص، ينبغي إشراكهم في شراكات لتنفيذ الاتفاقية كما ينبغي دمج شواغل التنوع البيولوجي في خططهم وبرامجهم وسياساتهم القطاعية والشاملة لعدة قطاعات المتصلة بهذا الموضوع")؛

وإذ يركز على الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاقية وفي تحقيق هدف عام 2010، مع مراعاة أن تقع المسؤوليات عن التنفيذ في المقام الأول على عاتق الأطراف؛

وإذ يلاحظ وجود أسباب متعددة للتشجيع على إشراك قطاع الأعمال والصناعة في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الاعتبارات الآتية:

(أ) أن القطاع الخاص هو أقل القطاعات مشاركة بين جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاقية، ومع ذلك، فإن الأنشطة اليومية لقطاع الأعمال والصناعة لها تأثيرات كبيرة على التنوع البيولوجي. كما أن تشجيع قطاع الأعمال والصناعة على الأخذ بممارسات جيدة وتعزيزها يمكن أن ينطوي على إسهام محسوس في تحقيق هدف عام 2010 وتحقيق أهداف الاتفاقية؛

(ب) أن الشركات الفردية والاتحادات الصناعية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الحكومات وعلى الرأي العام؛ وبذلك تملك إمكانية رفع مستوى الاهتمام بالتنوع البيولوجي وبالاتفاقية نفسها؛

(ج) أن لدى القطاع الخاص معرفة بالتنوع البيولوجي والموارد التكنولوجية المتعلقة بذلك التنوع وكذلك لديه المزيد من المهارات في الإدارة والبحث والاتصال، التي يمكن إذ ما عبئت أن تسهل تنفيذ الاتفاقية؛

يرحب بمبادرة وزارة البيئة بالبرازيل، ووزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة إلى جانب الاتحاد العالمي للحفاظ (IUCN)، ومجلس الأعمال البرازيلي من أجل التنمية المستدامة (CEBDS)، وهيئة Insight Investment والأمين التنفيذي، وهي المبادرة الرامية إلى توليد أفكار يمكن تطبيقها على خير وجه من خلال الاتفاقية أو لمساندة أهداف الاتفاقية، لإشراك قطاع الأعمال في قضايا التنوع البيولوجي، كوسيلة للعمل على تحقيق هدف عام 2010؛

ملاحظة تقرير العمل الأول واجتماع 2010 لتحدي التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/WG-) *RI/1/INF/5* الذي عقد في لندن في 20-21 يناير/كانون الثاني 2005، بالإضافة إلى تقرير الاجتماع الثاني الذي عقد في ساو باولو، البرازيل، من 3 إلى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

يلاحظ الأنواع الآتية من الأدوات والآليات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في تسهيل الإسهامات من قطاع الأعمال والصناعة في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدفها لعام 2010:

(أ) مواد رفع مستوى الوعي وعقد حلقات عمل تدريبية للقطاع الخاص بشأن قطاع الأعمال وقضايا التنوع البيولوجي؛

(ب) إرشادات عن دمج اعتبارات التنوع البيولوجي فيما يوجد من معايير وخطوط إرشادية ومؤشرات طوعية أو إجبارية خاصة برفع التقارير والأداء، من أجل تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي في ممارسة الأعمال؛

(ج) خطط لإصدار الشهادات، تعكس المدى الكامل للقضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي في سبيل تسهيل اختيار المستهلكين على أساس أداء الشركات المختلفة لأعمالها في مجال التنوع البيولوجي؛

(د) معايير متفق عليها دولياً للأنشطة التي لها تأثير على التنوع البيولوجي؛

(هـ) إرشادات وأدوات لمساعدة الشركات على تنفيذ الممارسات الجيدة التي تتعلق بالتنوع البيولوجي؛

(و) السياسات وخطط العمل المتصلة بالتنوع البيولوجي لتحديد وتشغيل التزامات الشركات في مجال التنوع البيولوجي؛

(ز) إيجاد معالم على الطريق تتعلق بالتنوع البيولوجي كي تسترشد بها ممارسات إدارة الشركات ولتقييم إدارتها في مجال التنوع البيولوجي؛

(ح) خطوط إرشادية لدمج القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي فيما يوجد من إجراءات تقييم الأثر البيئي وفي تقييم الأثر الاستراتيجي؛

(ط) شركات لتسهيل تقاسم المعارف فيما يتعلق بالممارسات الجيدة؛

(ي) شركات بين القطاعين العام والخاص؛

يلاحظ أن بعض الأدوات والآليات المذكورة في الفقرة 3 أعلاه يمكن استعمالها أيضاً في تسهيل التعاون بين الوكالات الحكومية التي تعالج الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي والتي تعالج التنمية الاقتصادية، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدفها لعام 2010؛

يلاحظ أن إسهامات قطاع الأعمال والصناعة في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدفها لعام 2010 يمكن تسهيلها بمزيد من العمل تحت ظل الاتفاقية لإعداد ما يلي:

(أ) أدوات وإرشادات ومعايير تتعلق بالقضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي ذات الصلة بالقطاع الخاص؛

(ب) أدوات لتقدير قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، لإدراجها في صنع القرار؛

(ج) إرشادات بشأن تعويضات احتمالية في التنوع البيولوجي بما يتمشى وأهداف الاتفاقية؛

(د) إرشادات عن دمج التنوع البيولوجي في المعايير وخطط إصدار الشهادات والخطوط الإرشادية في مجال الصناعة؛

(هـ) دليل عن الاتفاقية للقطاع الخاص؛

(و) إرشادات للأطراف عن كيفية إشراك القطاع الخاص، وفقاً للاحتياجات والظروف الوطنية؛

1. أن يحث مراكز الاتصال الوطنية، التي تعمل مع الإدارات الحكومية ذات الصلة، على توصيل أهمية التنوع البيولوجي إلى الشركات العاملة تحت ولاية الأطراف، بما في ذلك الشركات التي تملكها الدولة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كي تعمل تلك الشركات على إعداد وتطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، ولتشجيع تلك الشركات على الأخذ بالممارسات التي تساعد تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتساعد أهداف الاتفاقية؛

2. أن يشجع نقاط الاتصال الوطنية، في الحالات الملائمة، على إدراج ممثلين للقطاع الخاص في الوفود الوطنية إلى اجتماعات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، ومؤتمر الأطراف، وغير ذلك من الاجتماعات الحكومية الدولية، وأن ترشحهم للمشاركة في أفرقة الخبراء التقنيين؛

3. أن يطلب من الأمين التنفيذي تجميع المعلومات عن حالة قطاع الأعمال المتعلقة بالتنوع البيولوجي والممارسات الجيدة بشأن ذلك التنوع، وإتاحة هذه المعلومات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛

4. أن يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي أن يدرج القطاع الخاص كمجتمع مستهدف في أدوات ترويج المعلومات لديه وفي المبادرة العالمية بشأن الاتصال والتنظيف والتوعية العامة (CEPA)؛

5. أن يدعو قطاع الأعمال والمنظمات والشراكات ذات الصلة إلى وضع وتعزيز حالة قطاع الأعمال المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتطوير وتعزيز الاستعمال الأوسع للخطوط الإرشادية المتعلقة بالممارسات الجيدة، ومعالم الطريق، وخطط إصدار الشهادات، والخطوط الإرشادية والمعايير الخاصة بالإبلاغ، لا سيما معايير الأداء المتمشية مع مؤشرات عام 2010، وإعداد وإبلاغ أي التزامات طوعية من شأنها أن تسهم في تحقيق هدف عام 2010 إلى الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف؛

6. أن يدعو قطاع الأعمال إلى جعل سياساته وممارساته متمشية على نحو أكثر صراحة مع غايات وأهداف الاتفاقية؛

7. أن يشجع ممثلي قطاع الأعمال على المشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وغيرها من الاجتماعات الحكومية الدولية؛

8. أن يقرر النظر، في اجتماعه التاسع، في مزيد من السبل والوسائل لتعزيز إشراك قطاع الأعمال في تنفيذ الاتفاقية، مع التركيز بصفة خاصة على دور الاتفاقية في تسهيل هذه المشاركة؛

9. أن يدعو فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا (EGTT) إلى معالجة دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية وإلى النظر في أهمية التوصية الحالية لعمل فريق الخبراء، مع تقديم تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف.

21. قد يرغب مؤتمر الأطراف في :

(أ) الترحيب بالمبادرات المستمرة والجديدة لتشغيل الأعمال في التعجيل بأهداف الاتفاقية، يضمن ذلك الحوار بين كبار رجال الأعمال والوزراء المشاركين في تنفيذ الاتفاقية؛

(ب) دعوة الأعمال والمنظمات ذات الصلة للمشاركة في المعلومات عن حالة واتجاهات التنوع البيولوجي؛

(ج) ملاحظة أن أي عمل آخر يندرج تحت الاتفاقية بطرق ووسائل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع المنتجات المتوافقة ينبغي مساعد على ترويج الممارسة الجيدة للتنوع البيولوجي بين قطاعي الأعمال والصناعة؛

(د) الطلب من الأمين التنفيذي، بالتعاون مع الاتفاقيات ذات الصلة الأخرى والمنظمات الدولية، استكشاف طرق ووسائل تقوية تفعيل الاتفاقية؛

(هـ) تشجيع الأطراف على وضع أولوية لتنفيذ المادة 6 (ب) من الاتفاقية.
